

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٩٣ لسنة ٢٠٠٢

بشأن الموافقة على التعديل الثاني لاتفاقية منحة مجموعة النتائج
لبرنامج التحليل ودعم التنمية، الموقع في القاهرة بتاريخ ٢٠٠٢/٣/٢٨
بين حكومتي جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية
الممثلة من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة (١٥١) من الدستور :

قرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على التعديل الثاني لاتفاقية منحة مجموعة النتائج لبرنامج التحليل
ودعم التنمية ، الموقع في القاهرة بتاريخ ٢٠٠٢/٣/٢٨ بين حكومتي جمهورية مصر العربية
والولايات المتحدة الأمريكية الممثلة من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ،
وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٦ ربيع الآخر سنة ١٤٢٣ هـ
(الموافق ٧ يوليه سنة ٢٠٠٢ م) .

حسني مبارك

اتفاقية منحة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

رقم (٢٦٣-٢٧٢)

التعديل الثاني

لاتفاقية منحة مجموعة النتائج

بين جمهورية مصر العربية

والولايات المتحدة الأمريكية

لبرنامج التحليل ودعم التنمية

بتاريخ ٢٠٠٢/٣/٢٨

التعديل الثاني بتاريخ ٢٠٠٢/٣/٢٨ لاتفاق منحة مجموعة النتائج المؤرخة ٢٩ سبتمبر ١٩٩٧ والمعدلة في ١٩٩٩/٩/٨ بين جمهورية مصر العربية (المتلقي) والولايات المتحدة الأمريكية ممثلة في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (الوكالة) لبرنامج التحليل ودعم التنمية .

بند ١ - يعدل اتفاق المنحة بموجب هذا التعديل كما يلى :

(أ) يعدل بند ١-٣ بحذف عبارة (عشرة ملايين دولار أمريكي) ١٠,٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي وتستبدل بعبارة (خمسة عشر مليون دولار أمريكي) ١٥,٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي .

(ب) تعدل المادة ٤ (أ) بحذف عبارة "٣٠ سبتمبر ٢٠٠١" وتستبدل بعبارة "٣٠ سبتمبر ٢٠٠٥" .

(ج) يعدل البند (١-٧) بالغاء عبارة "إلى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ٦ شارع القصر العيني - الدور التاسع - القاهرة - مصر" واستبدالها بعبارة "إلى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، قطعة ١ (أ) شارع اللاسلكي ، المعادى الجديدة ، القاهرة - مصر" .

- (د) تجذف كلية الخطة المالية التوضيحية المرفقة باللحق رقم ١ وتستبدل بالمرفق رقم (١-١) والخاص بمساهمة الوكالة الأمريكية (الخطة المالية التوضيحية).
- (هـ) يجذف بند (٥ - بـ) بأكمله من المادة (بـ)، أحكام عامة من الشروط النمطية لاتفاق منحة مجموعة النتائج من الملحق (٢)، ويحل محله ما يلى :
- بند (٥ - بـ) التقارير والمعلومات، دفاتر وسجلات الاتفاق، المراجعة والفحص.
- (أ) التقارير والمعلومات :

يزود المتلقى الوكالة بالسجلات المحاسبية والمعاومات الأخرى والتقارير المتعلقة بالاتفاق حسبما تطلبها الوكالة.

(ب) دفاتر وسجلات الطرف المتلقى في الاتفاق :

يحتفظ المتلقى بالدفاتر المحاسبية، السجلات، المستندات وأية بيانات أخرى تتعلق بالاتفاق تكون كافية لأن توضح بجلا، كافة تكاليف المتلقى التي اقتضتها تنفيذ هذا الاتفاق، كذلك تلقي واستخدام السلع والخدمات المتحصل عليها بواسطة المتلقى في ظل الاتفاق متطلبات التكاليف المشتركة المتفق عليها، طبيعة ونطاق طلبات الموردين المحتملين للبضائع والخدمات المتحصل عليها من قبل المتلقى، أسس ترسية المتلقى للعقود وأوامر التشغيل وكافة ما حققه الاتفاق من أجل تقدم الاتفاق بصفة عامة نحو الاتكمال ("دفاتر وسجلات الاتفاق").

يحتفظ المتلقى بالدفاتر والسجلات المتعلقة بالاتفاق، برقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة بوجه عام والسائدة في الولايات المتحدة الأمريكية، أو وفقاً لاختيار المتلقى، وموافقة الوكالة، المبادئ المحاسبية الأخرى مثل الآتي ذكرها :

- (١) المبادئ التي تنص عليها اللجننة الدولية للمقاييس المحاسبية (التابع للاتحاد الدولي للمحاسبين)؛ أو
- (٢) السائدة في دولة المتلقى.

يعتظر المتأخر بالدفاتر والسجلات المتعلقة بالاتفاق لفترة لا تقل عن ٣ سنوات بعد تاريخ آخر صرف تقوم به الوكالة أو أية فترة أطول ضرورية لحل أي منازعات قضائية أو مطالبات أو قرارات المراجعة المالية إن وجدت .

(ج) مراجعة المتلقى :

إذا صرف المتلقى مباشرة بمقدار الاتفاق من أموال الوكالة في آية سنة من سنواته المالية مبلغ ٣٠٠,٠٠٠ دولار فأكثر فإن المتلقى ما لم يتفق الأطراف على خلاف ذلك كتابة . سيقوم بالمراجعة المالية للأموال المنصرفة وفقا للأحكام التالية :

(١) بعد موافقة الوكالة . يقوم المتلقى باختيار مراجع مستقل وفقا "للمبادئ الإرشادية للمراجعات المالية المتعاقدين عليها بمعرفة الأطراف المتلقية الأجنبية" والصادرة من المفتش العام بالوكالة ("المبادئ الإرشادية") ; ويتم أداء المراجعات وفقا لهذه "المبادئ الإرشادية" ; و

(٢) تحدد المراجعة ما إذا كان استلام وإنفاق تلك الأموال المتاحة من الاتفاق يتم عرضها وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة بوجه عام والتفق عليها في بند (ب) بعاليه ، وما إذا كان المتلقى قد امتنع لشروط الاتفاق . ويتم استكمال كل مراجعة في مدة لا تزيد عن تسعة أشهر بعد إغلاق السنة المالية للمتأخر .

(د) مراجعات المتلقين الفرعيين :

يقدم المتلقى للوكالة - ما لم يتفق الأطراف على خلاف ذلك كتابة - بالشكل والمضمون الذي تقبله الوكالة - خطة مراجعة مصروفات المتلقين الفرعيين "المعنيين" الذي سيتم تعريفهم فيما بعد ، الذين يتلقون أموالا في ظل هذا الاتفاق طبقا لعقد مباشر أو اتفاق مع المتلقى .

(١) المتلقى الفرعى "المعنى" هو الذى يقوم بصرف ٣٠٠,٠٠٠ دولار أو أكثر فى سنته المالية "منع الوكالة" أي مثل المتلقى من الوكالة فى عقود رد التكلفة والمنع أو اتفاقات التعاون ومثل المتلقين الفرعوبين طبقاً لأهداف الوكالة الاستراتيجية واتفاقات المنع الأخرى مع الحكومات الأجنبية .

(٢) تصف الخطة الأسلوب الذى يتعين على المتلقى استخدامه وذلك للوفاء بمسئولياته فى المراجعة للمتلقين الفرعوبين المعنوبين . ويقوم المتلقى بالوفاء بمسئولييات المراجعة هذه بالاعتماد على مراجعات مستقلة للمتلقين الفرعوبين : ويع肯 التوسع فى نطاق المراجعات المالية المستقلة التى يقوم بها المتلقى لتشمل اختبار حسابات المتلقين الفرعوبين : أو الجمع بين هذه الإجراءات .

(٣) تحدد خطة المراجعة الأموال التى أتيحت للمتلقين الفرعوبين المعنوبين والتي سوف تغطيها المراجعات المؤداة وفقاً لأحكام مراجعات أخرى بما ي匪 بمسئولييات مراجعة المتلقى . (المنظمة التى لا تهدف إلى الربح ونشأة فى الولايات المتحدة مطالبة بترتيب مراجعتها . المقاول الذى يهدف إلى الربح والذى نشأ فى الولايات المتحدة وله عقد مباشر مع الوكالة يتم مراجعته عن طريق الوكالة الحكومية الأمريكية المختصة . الهيئة التطوعية الخاصة النشأة خارج الولايات المتحدة وتحصل على منحة مباشرة من الوكالة مطالبة بترتيب مراجعاتها . مقاول الدولة المضيفة ينبغي مراجعته بمعرفة جهة مراجعة المتلقى)

(٤) يؤكد المتلقى ضمان قيام المتلقين الفرعوبين المعنوبين بمحج عقود أو اتفاقات مباشرة مع المتلقى باتخاذ الخطوات التصححية المناسبة فى الوقت المناسب ؛ آخذماً فى الاعتبار ما إذا كانت مراجعات المتلقين الفرعوبين تتطلب بالضرورة تعديل سجلاتهم ؛ كما يضمن المتلقى التزام كل متلق فرعى بالسماح للمراجعين المستقلين بالوصول إلى السجلات والكشف المالية عند الضرورة .

(ه) تقارير المراجعة :

يقوم المتلقى بتقديم أو العمل على تقديم تقرير مراجعة للوكالة عن كل مراجعة تمت عن طريق المتلقى وفقاً لهذا البند خلال ٣٠ يوماً (ثلاثين يوماً) بعد انتهاء المراجعة ولا تتجاوز تسعه أشهر بعد نهاية الفترة محل المراجعة.

(و) متلقون فرعيون آخرون معنيون :

النسبة للمتلقين الفرعيين المعنيين الذين تلقوا أموالاً في ظل الاتفاق وفقاً لعقود أو اتفاقات مباشرة مع الوكالة ، فإن الوكالة سوف تضع متطلبات المراجعة المناسبة في تلك العقود أو الاتفاقيات وسوف تقوم بالنيابة عن المتلقى بإدارة أنشطة المتابعة ، فيما يخص تقارير المراجعة المقدمة طبقاً لهذه المتطلبات .

(ز) كلفة المراجعات :

يجوز أن تحمل تكاليف المراجعات المؤداه طبقاً لشروط هذا البند على حساب الاتفاق بشرط موافقة الوكالة كتابة .

(ح) مراجعات عن طريق الوكالة :

تحتفظ الوكالة بالحق في القيام بالمراجعات المطلوبة في ظل الاتفاق بالنيابة عن المتلقى وذلك عن طريق استخدام الأموال المتاحة من الاتفاق أو من مصادر أخرى متاحة للوكالة لهذا الغرض والحق في القيام بالمتابعة المالية أو التأكد من مسؤولية المنظمات التي تقوم باستخدام أموال الوكالة وذلك أياً كانت متطلبات المراجعة .

(ط) فرصة المراجعة أو الفحص :

يقوم المتلقى بمنع الممثلين المفوضين للوكالة الفرصة لمراجعة وفحص الأنشطة المملوكة من الاتفاق في أي وقت مناسب ، واستخدام السلع والخدمات المملوكة من الوكالة والدفاتر والسجلات والمستندات الأخرى الخاصة بالاتفاق .

(إ) دفاتر وسجلات الملتقيين الفرعيين :

يقوم الملتقي بتحصين الفقرات (أ، ب، د، هـ، ز، ح، ط) من هذه الشروط في جميع الاتفاques الفرعية مع الهيئات غير الأمريكية والتي تصل للحد الأدنى ٣٠٠،٠٠٠ دولار في الفقرة (ج) من هذا الشرط وبالنسبة للاحتفاques الفرعية مع منظمات غير الأمريكية والتي لم تصل للحد الأدنى ٣٠٠،٠٠٠ دولار فإنها تقوم بتحصين الفقرات (ح) و(ط) من هذا الشرط . الاحتفاques الفرعية مع هيئات الأمريكية يجب أن تنص على أن الهيئة الأمريكية خاضعة لمتطلبات المراجعة المنصوص عليها في منشور OMB (أ - ١٣٣) .

بند ٢ - لغة التعديل :

حرر هذا التعديل باللغتين العربية والإنجليزية وفي حالة وجود خصوص أو تعارض بين النصين يعتمد بالنص الإنجليزي .

بند ٣ - باستثناء ما تم تعديله أو تغييره بموجب هذا التعديل يظل اتفاق المنحة نافذاً وله كامل القوة والأثر بالنسبة إلى كافة أحكامه .

بنده - النفاذ،

يدخل هذا التعديل حيز النفاذ اعتباراً من تاريخ توقيع الطرفين عليه .

بند ٤ - التصديق :

تتخذ الحكومة المصرية كافة الخطوات الضرورية لاستكمال جميع الإجراءات القانونية اللازمة للتصديق على هذا التعديل ، وتتولى إخطار الوكالة بذلك في أسرع وقت ممكن . وإشهاداً على ما تقدم فقد تم التوقيع على هذا التعديل بأسماء الممثلين المفوضين قانونياً لكل من حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية وتسليمها في التاريخ المذكور سالفاً .

عن حكومة	عن حكومة
الولايات المتحدة الأمريكية	جمهورية مصر العربية
_____ التوقيع : _____	_____ التوقيع : _____
الاسم : دانيال م. كيرنر	الاسم : د / احمد المرش
الوظيفة : السفير الأمريكي	الوظيفة : وزير التخطيط والدولة للتعاون الدولي
_____ التوقيع : _____	_____ التوقيع : _____
الاسم : ويلارد ج. برسون	الاسم : د / عبد الله مربان
الوظيفة : مدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية / مصر	الوظيفة : رئيس قطاع التعاون الاقتصادي مع الولايات المتحدة الأمريكية

"برنامح تحيل ودعم التنمية"

المخطلة المالية الفرضية

مساهمة الركالة الأمريكية للعملية الدبلومية (بالدولار الأمريكي)

عنصر المشروع	عامات سابقة	عام ٢٠٠١	حتى هذا العميل	التعاقبات المستقبلية	إجمالى التعاقبات	إجمالى التعاقدات
١ - الدعم الفني:						
تحليل استراتيجيسي ، ودراسات تطبييم اثغر ، خطة متابعة تطوير الأداء، الاستفادة العامة ، وأنشطة الدعم						
وأنشطة أخرى						
٢ - مراجعة حسابية						
إجمالي	١٥٠	٦٥٠	١٥٠	٢٥٠	٣٥٠	٣٥٠

قرار وزير الخارجية

رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٢

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ١٩٣ بتاريخ ٢٠٠٢/٧/٧
 بشأن الموافقة على التعديل الثاني لاتفاقية منحة مجموعة النتائج لبرنامج التحليل
 ودعم التنمية ، الموقع في القاهرة بتاريخ ٢٠٠٢/٣/٢٨ بين حكومتي جمهورية مصر العربية
 والولايات المتحدة الأمريكية الممثلة من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠٠٢/٧/٧ ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ينشر في الجريدة الرسمية التعديل الثاني لاتفاقية منحة مجموعة النتائج لبرنامج
 التحليل ودعم التنمية ، الموقع في القاهرة بتاريخ ٢٠٠٢/٣/٢٨ بين حكومتي جمهورية
 مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية الممثلة من خلال الوكالة الأمريكية
 للتنمية الدولية .

ويعمل به اعتبارا من ٢٠٠٢/٣/٢٨

صدر بتاريخ ٢٠٠٢/٧/١٤

وزير الخارجية

احمد ماهر السيد